

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE
LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT
CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE
COMMUNICATION



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
رئاسة الجامعة
الديوان
خلية الإعلام والاتصال

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

والي قسنطينة يتهم.. وأساتذة يؤكدون

"أساتذة جامعيون يؤجرون سكناتهم الوظيفية لغرباء"

● سكن فاخر يقطنه شقيق أساتذة وتاجر يشغل شقة "بروفيسور"

أخذت قضية 460 مسكن وظيفي، الخاصة، بقطاع الجامعات بقسنطينة والتي سبق للشروق اليومي، وأن تطرقت لها في شهر ماي من السنة الماضية، أبعادا جديدة، بعد تدخل والي ولاية قسنطينة، عبد الخالق صبيوة، الذي لم يتردد في توجيه إتهام مباشر، لأساتذة جامعيين، قاموا بتأجير سكنات وظيفية استفادوا منها منذ سنوات قليلة بحي 460 مسكن بالمدينة الجديدة علي منجلي لأناس غرباء عن القطاع وواعد بفتح تحقيق في القضية، وهي السكنات الفاخرة التي يشبه بعضها القصور المتكونة من خمس غرف شاسعة تصل حتى إلى 200 متر مربع، كما توضحه الصورة.

عبد العالي.ل



مما جعل بعض الأساتذة لا يستطيعون التخلي عنها، بالرغم من أن بعضهم دخل عالم التقاعد وآخرين تحوّلوا إلى ولايات أخرى، ومنهم من غير مهنته، وطبعاً هناك من أجّر هذه الشقق أو الفيلات لأناس آخرين كما جاء على لسان والي الولاية خلال اجتماع للمجلس الشعبي الولائي يوم الخميس الأخير، في الوقت الذي يوجد ما يشبه طابور الانتظار من المئات من الأساتذة برتبة دكتور وبروفيسور، طامعين في شغل مسكن وظيفي قريب من مكان عملهم في جامعة قسنطينة صالح بوبنيدر ثلاثة.

اتهام الوالي لهؤلاء الأساتذة جاء خلال رده على انشغال نائب بالمجلس الشعبي الولائي، وهو في نفس الوقت أستاذ جامعي، طرح قضية الـ 460 مسكن وظيفي للأساتذة الجامعيين المقابلة للمدينة الجامعية ثلاثة، عند الدخول للمدينة الجديدة علي منجلي، عبر الطريق السيار من ناحية العيفور، فهو أول حي سكني يستقبلك، وهو عبارة عن عمارات جميلة بهية، وفيلات فردية، زاد من جمالها تلك التصميمات الهندسية البديعة وسط حدائق لا ينزل ثمن مثيلاتها لدى الخواص، عن عشرة ملايين سنتيم، وهو ما حوّلها إلى فتنة حقيقية بين الأساتذة.

والي الولاية سأل النائب قائلاً: "هل تعلم بأن الحي يضم غرباء بين سكانه؟ هنالك من الأساتذة الجامعيين ممن استفادوا من هذه السكنات الوظيفية، وقاموا للأسف بتأجيرها"، منتقداً بذلك هذا السلوك الصادر من نخبة النخبة، ومتوعداً بتحقيقات في هذا الشأن.

الشروق اليومي اتصلت أمس، السبت بممثل عن الأساتذة الذين سبق لهم وأن حرروا بيان شكوى للسلطات لتبنيهم بما يحدث في هذا الحي الوظيفي الراقي الذي تم توزيع سكناته منذ قرابة الست سنوات، حيث اعتبر ما قاله والي الولاية

السلمة التي يتاجر فيها، عبر شاشة إلى غاية المسكن الوظيفي.

وحمل الشاكون مديري الجامعات المتعاقبين مسؤولية ما وصلت إليه قضية السكنات الجامعية، لأنهم كانوا يرددون دائماً، بأنهم لا يمتلكون صلاحية التصرف في إخراج أستاذ متقاعد من سكن وظيفي، مع سعي بعض الأساتذة إلى شراء وتملك هذه السكنات الوظيفية الفاخرة، المتواجدة خارج المحيط الجامعي العمراني بسعر رمزي أو مدغم كما حدث في السابق.

يذكر أن مشروع 460 مسكن قد تم الإفراج عنه في بداية سنة 2018، واستفاد منه ما لا يقل عن أربع مائة وستين أستاذاً جامعياً من أصل قرابة سبعمائة أستاذ تضاعف رقمهم الآن، إذ تم منح هذه السكنات الوظيفية طبق الشروط التي فرضتها وزارة التعليم العالي، كان من أهمها بأنه لا يحق لأي أستاذ يملك أي صيغة الاستفادة من السكن بكل أنواعه من اجتماعي إلى ترقوي أن يحصل على سكن وظيفي، قبل أن يصل الأمر إلى ما قاله والي الولاية.

بالأمر الجيد، وأكد تجاوزات كثيرة حدثت ومازالت في سكنات وظيفية غيرت مجراها، حيث يوجد أساتذة استفادوا من سكنات بصيغة عدل، ولكنهم يتمسكون بالسكن الوظيفي، وذكّر بتعهد كتابي سابق تم الإمضاء عليه، ما بين المستفيدين من سكن وظيفي وإدارة الجامعة، على أن يتم تسليم المفاتيح الوظيفية، بمجرد الحصول على مفاتيح سكنات عدل، من دون الالتزام بهذا التعهد، كما أكد وجود سكنات كثيرة شاغرة في هذه المنطقة التي هي من المفروض سكنات مؤقتة لأستاذ جامعي يعمل في إحدى جامعات قسنطينة، يسلمها للإدارة حالما ينقضى عمله.

أستاذ آخر فضل عدم ذكر اسمه قال للشروق اليومي، بأنه يعرف أستاذة عازبة تسلمت السكن الوظيفي، ومنحته لشقيقها العامل في مؤسسة أخرى، لا علاقة له بالجامعة، وهو يعيش في السكن الوظيفي مع زوجته وأبنائه منذ سنوات من دون أن يسأله أحد، كما يوجد تاجر، كانت زوجته أستاذة جامعية، وغيرت المهنة ودخلت التعليم الثانوي الخاص، يقطن هناك وأحياناً ينقل

7000 فكرة مبتكرة قابلة للتجسيد كمؤسسات ناشئة

توقع ارتفاع براءات اختراع إلى 2000 طلب مع نهاية السنة

خ.م

مكثت استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "شهادة-مؤسسة" ناشئة/شهادة-براءة اختراع، من تسجيل 7000 فكرة مبتكرة قابلة للتجسيد كمؤسسات ناشئة أو مصفرة، إلى جانب إحصاء 500 طلب براءة اختراع حسبما كشف عنه رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لتتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، أحمد مير. وأوضح ممثل الوزارة لداوج، أن القطاع "يشهد حركة كبيرة لا سيما في تكريس البعد الثالث للجامعة المتمثل في ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تهيئة مخبرات البحث العلمي في شكل ابتكارات، ومؤسسات ناشئة ومؤسسات مصفرة، وهو المسمى الذي أعطى حركة كبيرة للقطاع".

وفي هذا السياق، كشف المسؤول أن عدد المشاريع المسجلة منذ تطبيق القرار الوزاري 1275، "المتضمن شهادة-مؤسسة ناشئة/شهادة-براءة اختراع"، قد بلغ 11 ألف فكرة مبتكرة تم تقصيرها بعد عمليات الانتقاء من طرف اللجان العلمية إلى 7000 فكرة قابلة لأن تكون مشروع مؤسسة ناشئة أو مؤسسة مصفرة، وهو على حد تعبيره "عدد مقبول لغرض روح زيادة الأعمال في الوسط الجامعي". كما أعرب مير عن تفاؤله من ارتفاع العدد،

بعد الشروع في مناقشة المذكرات والأطروحات بداية من الشهر الداخل، وهو "ما سيمكن كما قال من استحداث عدد لا بأس به من الشركات الناشئة والمؤسسات المصفرة، والمساهمة في رفع تصنيف الجزائر في مؤشرات الابتكار". أما فيما يتعلق بإيداع طلبات براءة الاختراع، فكشف المسؤول ذاته عن "تسجيل 500 طلب خلال الـ 3 أشهر الأولى من السنة الجارية، نظرا للسياسة الجديدة المعتمدة في دعم هذا المجال، فيما تم تسجيل 400 طلب فقط خلال سنتي 2021-2022". وتوقع رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لتتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية ارتفاع هذه الطلبات خلال المرحلة المقبلة لتبلغ الهدف المسطر بـ 2000 طلب براءة اختراع من نهاية السنة الجارية، اتساقا والاتجاه الجديد للقطاع، والذي يقوم مثلما قال على "تكيف الجامعة بتسديد رسوم الإيداع تمشيا للجوانب الابتكارية التي تحتويها مذكرات التخرج وأطروحات الدكتوراه بدل جعلها حبيسة أدراج المكتبات".

وبلغة الأرقام، كشف المسؤول ذاته أنه تم استحداث 94 حاضنة أعمال على مستوى الجامعات ومراكز البحث والمدارس العليا والمدارس الوطنية، وإنشاء 84 دار مقاولانية لمراقبة الطلبة في مجال المقاولانية وريادة الأعمال، إلى

تيلاني يتقدم بمشروع الجامعة والثقافة والفنون



أكد الأستاذ الدكتور أحسن تيلاني أنه سيتقدم بمشروع الجامعة والثقافة والفنون، وسيرفعه إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، خذت ذلك خلال الملتقى الوطني الذي نظمته جامعة باتنة حول "الفنون ودورها في الجامعة والمجتمع"، حيث كانت للدكتور تيلاني مداخلة بعنوان "أهمية الفنون في تحقيق الجودة بالجامعة".

وتطرق البروفيسور أحسن تيلاني إلى أهمية نظام ضمان الجودة ودور الفنون والثقافة في الرفع من مستوى الجامعة الجزائرية، لأن الجامعة بحسب قوله، هي مجتمع كبير، بل هي مدينة بعدد أفرادها الذين يعدون بالألاف، حتى أن بعض الجامعات الجزائرية تخصص أكثر من مئة ألف طالب، وكذلك باختلاف مناطق هولاة الطلبة، واختلاف تخصصاتهم ومشاريعهم وميولاتهم، وربما تكون الجامعة قد سميت جامعة لأنها تجمع في حرمها وساحتها وبين مرجاتها وقاعاتها ما لا يعد ولا يحصى من الطلبة والأساتذة باختلاف أشكالهم وأوانهم وتخصصاتهم، مضيفا بالقول: "فنحن إذن نتحدث عن مدينة جامعية تتدفق فيها الحياة يوميا وسي مدار السنة ما عدا أيام العطل، ومن المراد حياة الطالب والأساتذة في هذه الجامعة ليست للتكوين والبحث العلمي فقط، ولكن للثقافة والتعبير الفني والإبداعي، بل إن المطلوب من الجامعة أن تكون هي التي تقوم بقيادة المجتمع وتصدية وتنشيطه وإدخاله إلى مجال التقدم والحضارة". مؤكدا أن الجامعة هي التي تؤثر في المحيط وليس العكس، وذلك يبري أنه قد حان الأوان للجامعة الجزائرية أن تضطلع بمهمة بث الثقافة ودعم الإبداع الفردي والجماعي في مختلف الفنون لدى المنتسبين

إليها، حيث يقول في هذا الجانب: "فهي الجامعة يمكننا أن نجد موهاب شعرية وأخرى في الرسم، وموهاب في المسرح والسينما والموسيقى وغيرها من الفنون، ولذلك يتعين علينا فتح المجال لهذه الموهاب ورعايتها ودعمها بالوسائل والمرافقة والتأطير حتى تتمكن من صقل مواهبها وتتمتها مما يجعل المجتمع يستفيد منها، أما أن تكون حياة الطالب في الجامعة رهينة الغرفة في الحي الجامعي وقاعة الدرس والمطعم فذلك تعجيب لدور الجامعة في تخريج كفاءات تجمع بين التكوين المتخصص من جهة والثقافة العالية من جهة أخرى، متمنيا فرض الثقافة والفنون في جميع الأقسام والكليات بالجامعات الجزائرية، وكذلك تحريك الأنشطة الثقافية وتشجيع تشكيل الفرق المسرحية ونوادي الأدب والسينما والرسم وغيرها وذلك بإشراف مؤطرين وفنانيين مختصين. وأكد البروفيسور تيلاني في ختام مداخلة بأنه سيتقدم بمشروع إلى السيد وزير التعليم العالي من أجل تشكيل خلية ثقافية على مستوى كل جامعة داخل فضاء الجامعات الفنون والثقافة داخل فضاء الجامعة، لأنه من المحزن كما قال هذا التدهور الثقافي الذي تعيشه جامعاتنا، والمحزن أيضا أن كثيرا من طلبةنا لم يشاهدوا مسرحية واحدة في حياتهم ولا فيلمًا سينمائيًا، ولم يطالعوا رواية، ولم يذوروا معرضًا للفنون التشكيلية.

في إطار برنامج الأمن الغذائي والأمن المائي

تخصصات جامعية ومهنية في مجال تحلية مياه البحر

عدة مشاريع في مجال الري و11 فرقة بحث مختلطة، لتنفيذ مشاريع تتعلق بالمنتجات الفلاحية لدعم 40 مشروع ذا صدى اقتصادي واجتماعي، وتشمل هذه المشاريع العديد من المحاور منها الصناعة الغذائية والتحسين الوراثي والانتقاء والإنتاج والصحة الحيوانية إلى جانب تسيير جودة الموارد المائية والحفاظ عليها والمياه والصحة العمومية وتلوث المياه وغيرها. وقصد مرافقة الخيار الاستراتيجي الذي تبنته الدولة في مجال تحلية مياه البحر، كشف الوزير أن رئيس الجمهورية قد أسدى تعليمات خلال مجلس الوزراء يوم 28 جاني الفارط، بإدراج تخصصات للتكوين في مجال تحلية مياه البحر في الجامعات والمعاهد والمدارس التابعة لقطاع التعليم العالي ومراكز التكوين والتعليم المهنيين، وذلك بغية التحكم أكثر في التكنولوجيات والتقنيات المستعملة في هذا المجال وكذا البحث على التحويل التكنولوجي لفائدة الإطارات الوطنية.

ع.تقومنت

أكد وزير الري طه دربال أن الدولة تعمل على توسيع المساحات الزراعية باستعمال المياه الجوفية والمياه السطحية مع إعادة استعمال المياه المصفاة، إذ يعمل القطاع حاليا على استغلال المياه المصفاة في مجالي الفلاحة والصناعة وذلك من خلال إعادة توجيه ما يقارب مليار مكعب من المياه المصفاة أفاق 2026، للفلاحة والصناعة ولسقي المساحات الخضراء بالمدن وكذا سقي المساحات الغابية للسد الأخضر انطلاقا من محطات تصفية المياه المحاذية له. وفيما يتعلق بالبحوث العلمية في مجال الري والفلاحة، أوضح الوزير في رده بتاريخ 4 جوان الجاري على سؤال برلماني كتابي، أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع كل الفاعلين المعنيين، قد أطلق البرنامج الوطني للبحث حول الأمن الغذائي والأمن المائي، وسيتم تنفيذ مشاريع بحوث ضمن فرق متخصصة ومشاركة بمعدل 250 مشروع بحث خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2026 مع إنشاء 12 فرقة بحث مختلطة لتنفيذ

أول مذكرة تعوز علامة مشروع مبتكر



ناقش مؤخرا، الطالب مرزوقي محمد أقبال من كلية العلوم بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أول مذكرة علمية في طور الماستر ضمن مقتضيات القرار رقم 1275، وتتمحور المذكرة حول ابتكار مكمل غذائي انطلاقا من استخلاص النباتات الطبية، والتي تعد الأولى وطنيا، وفقا لضمون القرار الوزاري المذكور أصلاه، حيث تسمح للطلبة المتخرج بنيل شهادة الماستر حول مؤسسة ناشئة مرفقة بشهادة مشروع مبتكر وتسجيل براءة اختراع ضمن المعهد الوطني للملكية الفكرية والصناعية.

PROJETS INNOVANTS ET DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Badari loue les prouesses de l'Université Djillali Liabes

L'université Djillali Liabes de Sidi Bel Abbes a réalisé «un grand succès» dans le domaine des projets innovants et de la recherche scientifique et dans le développement technologique, a affirmé le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari.

«L'évaluation de cette université aujourd'hui est très positive, sachant qu'il a été enregistré près de 1.200 projets innovants sur 2.000 étudiants inscrits ayant achevé leurs études en Master, soit plus de 50 % d'étudiants diplômés qui pourront concrétiser leurs projets innovants et leurs idées sous forme de start-up et micro-entreprises», a souligné le ministre dans une déclaration à la presse, en marge de la visite de travail à l'université Djillali Liabes, en compagnie du ministre de l'Economie de la connaissance,

des Start-up et des Micro-entreprises, Yacine El Mahdi Oualid. Plus de 90 % des projets enregistrés ont décroché un brevet d'invention, a indiqué M. Baddari, déclarant que «ces chiffres démontrent une orientation effective des étudiants vers le monde de l'entrepreneuriat et une culture de création de postes d'emplois et de la richesse au niveau local, au sein de start-up et de micro-entreprises comme locomotive du développement économique et social dans la région». Pour sa part, le ministre de l'Economie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises a souligné que «l'université Djillali Liabes de Sidi Bel-Abbes, pionnière dans le domaine des projets innovants et de la recherche scientifique au niveau national, a été classée à Shanghai (Chine), ce qui dénote son importance sur le plan académique et l'in-

térêt grandissant de sa production scientifique». Le ministre a insisté sur l'importance d'intensifier les efforts de tous les acteurs concernés afin de rapprocher davantage l'université du monde de l'économie, répondre aux attentes des porteurs de projets et permettre à leurs idées et leurs projets innovants d'être concrétisés sur le terrain. Les deux ministres ont saisi l'occasion pour visiter la faculté des sciences et de la technologie où une plateforme numérique au niveau de l'université a été présentée, de même qu'un projet d'une entité sectorielle dédiée à la conception et la fabrication de moyens scientifiques pédagogiques destinés aux secteurs de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et de l'éducation. Les ministres ont assisté également à la présentation de trois projets de création de Start-up

ayant trait à la production de l'eau traitée à l'ozone et à l'éradication des insectes nuisibles, en plus du projet d'un laboratoire de recherche «ABILAC» relevant de la faculté de génie électrique et autre en cours de réalisation d'une plateforme technologique. En outre, MM. Kamel Baddari et Yacine El Mahdi Walid se sont rendus au siège de l'incubateur de l'université où leur a été présentée une fiche technique, avant de visiter la Maison de l'entrepreneuriat et la Maison de l'intelligence artificielle. Ils ont également assisté à la présentation de projets innovants de start-up et inspecté le centre d'appui technologique ainsi que le centre intensif des langues.

La visite ministérielle a été clôturée au niveau du rectorat de l'université où s'est tenue une réunion-débat avec la famille Universitaire